

الفصل الخامس: المناخ العام للمقاولاتية في الجزائر (مراحل تطور المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر).

في الحقيقة تعتبر الجزائر حديثة عهد بمجال المقاولاتية الذي لم يشهد تطورا حقيقيا ولموسا الا بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر في 2001/12/12، الذي يحدد كيفية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لكن يمكن القول ان الجزائر تبنت سلسلة إصلاحات اقتصادية منذ الاستقلال للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق تنوع اقتصادي، سيتم التطرق في هذا العنصر الى مراحل التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1- المرحلة الأولى من 1962-1989

يمكن تقسيم هذه المرحلة الى فترتين:

الفترة الأولى: 1963-1979: تبنت الجزائر بعد استقلالها نظاما اشتراكيا يركز على تسيير الدولة للقطاع الاقتصادي الذي كان عبارة عن وحدات صغيرة يملكها المستوطنون، مختصة في الصناعات الاستخراجية والتحويلية للمواد الخام الموجهة للتصدير، وبعد هجرتهم توقفت تلك المؤسسات عن العمل، وهو ما جعل الحكومة تصدر العديد من القوانين من بينها: قانون التسيير الذاتي، ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات بموجب الامر رقم 62-20 المؤرخ في 1962/08/21 الذي يتعلق بحماية وتسيير الأملاك الشاغرة، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 62-02 المؤرخ في 1962/10/22 الذي يتعلق بتسيير المؤسسات الزراعية الشاغرة، وعلى الرغم من صدور قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 1963/07/26 الا أنه لم يشهد تجسيدا حقيقيا ولم يدفع قدما بعجلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التقدم.

سنة 1966 تم صدور الامر رقم 66-284 المؤرخ في 1966/09/15 الموجه بالدرجة الأولى الى الاستثمار الخاص دون استبعاد الشراكة الأجنبية، الا انه كان يجبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على تصريح من اللجنة الوطنية للاستثمارات لبدء نشاطها¹. راهنت الجزائر على مشروع الصناعات المصنعة الذي يعتمد على المؤسسات كبيرة الحجم باعتبارها رمزا للتصنيع والتطور التكنولوجي آنذاك، كانت تلك المصانع تركز على صناعة الحديد والصلب، الصناعة الميكانيكية، الصناعة البتروكيمياوية...، واعتبرت ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمكنها خلق أي قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني أمام الشركات الضخمة المنتجة.

عموما يمكن القول ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تهميشها تماما ولم تشهد أي تطور خلال هذه المرحلة، نظرا للشكوك التي كانت تدور حول قدراتها في تقديم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، اذ رهن هذا الأخير على الشركات الكبرى باعتبارها المنفذ الوحيد لنمو الاقتصاد.

الفترة الثانية 1980-1989: كانت بداية الثمانينات بمثابة بداية الانفراج الذي شهده القطاع الخاص في الجزائر، نتيجة فشل مشروع الصناعات المصنعة الذي اعتبر مشروعا ضخما في دولة فنية وحديثة عهد بالاستقلال، لذلك تم التراجع عن تبني ذلك المشروع وهو ما مهد لتطور خيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لجأت الجزائر الى اعتماد سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية في اطار ما يعرف ببرنامج التعديل الهيكلي Programme d'ajustement structurelle PAS من اجل تجاوز مرحلة اللاتوازن بين

¹ سليمة هالم، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، بيسكرة، الجزائر، 2017، ص. 118.

النمو الاقتصادي والديموغرافي الناتجة عن فشل المشروع، وهو ما أعاد الاعتبار فعلا للقطاع الخاص، اين عمدت الجزائر الى اصدار العديد من القوانين أهمها: المرسوم التنفيذي رقم 80-242 المؤرخ في 1980/10/4 والذي تعلق ب إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية، من أجل تحسين الوضع الاقتصادي، القانون رقم 81-11 المؤرخ في 1982/09/21 الذي تعلق بالاستثمار الخاص الوطني، الذي يعتبر ان القطاع الخاص يكمل ويشجع القطاع العام.

تم انشاء ديوان توجيه ومتابعة وتنسيق بين الاستثمارات الخاصة سنة 1983، والذي وضع تحت وصاية وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، اذ يتولى مجموعة من المهام على رأسها توجيه الاستثمار الخاص نحو نشاطات ومناطق يمكنها الاستجابة لاحتياجات التنمية، القانون رقم 88-25 المؤرخ في 1988/07/12 الذي حدد كفاءات توجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية.

2- المرحلة الثانية 1990-2000.

خلال هذه الفترة ظهرت المزيد من الإصلاحات والقوانين التي توجهت نحو خصوصية اكثر للمؤسسات العمومية وتحفيز القطاع الخاص، وعلى الرغم من ان هذه الفترة شهدت تطورا ملحوظا في منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا انها اثرت سلبا على العديد من المؤسسات خاصة بعد صدور القانون رقم 90-10 الموافق ل 1990/04/14 الذي تعلق بقانون النقد والقرض، الذي ساهم في تحرير التجارة الخارجية، تحرير أسعار الصرف وما انجر عنه من انخفاض في قيمة العملة... كل هذه النقاط وغيرها ساهمت في خسائر فادحة تكبدتها بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تميزت هذه الفترة بصدور عدة مراسيم تنفيذية شجعت على الاقبال على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها: قانون ترقية الاستثمار وفقا للمرسوم التنفيذي 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1993 الذي تضمن العديد من المواد التي حددت اليات تطوير الاستثمار، كما حدد عدة امتيازات للتحفيز والتشجيع على دخول الاستثمار في الجزائر، المرسوم التنفيذي 94-2011 المؤرخ في 18/07/1994 والذي تضمن القانون الأساسي لإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من اجل ترقية وتطوير هذه المشاريع، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08/09/1996 والذي تضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الذي يتمثل دورها الأساسي في تقديم المشورة والدعم لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

على الرغم من ان هذه الفترة شهدت تحولات عميقة في الاقتصاد الجزائري نحو تشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا ان بعض الممارسات ساهم في ظهور نتائج عكسية على الاقتصاد الوطني، خاصة الاتجاه نحو الأنشطة الربحية على المدى القصير (الاستيراد) نتيجة لفتح مجالا لاستثمار، مما أدى الى اهمال النشاطات المحورية كالزراعة مثلا، تقييد دور الدولة في توجيه ورعاية المشاريع أدى الى فشل بعضها.

3- المرحلة الثالثة ما بعد 2001.

تميزت هذه المرحلة بتزايد اهتمام السلطات بالمؤسسات المتوسطة والكبيرة من خلال منح المزيد من الامتيازات والتحفيزات لدخول هذا المجال عبر العديد من البرامج من أهمها:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: ركز هذا البرنامج على تعزيز اليات دعم النمو وخلق مناصب عمل، وركز على دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة وتعزيز المؤسسات المحلية المتوسطة والصغيرة.

- برنامج دعم النمو 2004-2009: هدف هذا البرنامج الى مواصلة جهود تطوير النمو وتكثيفه في جميع القطاعات، وقد عرفت هذه الفترة إعادة انتخاب بوتفليقة عبد العزيز لعهدة ثانية، الامر الذي ساهم في توفير المناخ الجيد لتعزيز سبل الاستثمار، خاصة انا ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

- برنامج توظيف النمو 2010-2014: تميزت هذه الفترة باستكمال العديد من المشاريع مثل الطرقات والسكنات، بالإضافة الى انشاء مشاريع جديدة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو، بالإضافة الى تبني العديد من السياسات المتعلقة بالتنمية البشرية، دعم القطاع الفلاحي، ترقية السياحة والصناعات التقليدية...

كما صاحب هذه البرامج صياغة العديد من اللوائح القانونية أهمها: الامر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20/09/2001 الذي تضمن قانون تطوير الاستثمار، الذي بموجبه تم انشاء الهيئات الوطنية التي تقوم بتسيير ملف الاستثمار وهي: المجلس الوطني للاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الشباك الموحد.

القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12/12/2001 الذي تضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اين تم لأول مرة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي مثل نقلة نوعية في هذا المجال ومنعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما قام بتحديد الإطار القانوني والتنظيمي لها وكذا اليات دعمها وترقيتها.

المرسوم التنفيذي رقم 02-273 المؤرخ في 11/11/2002 الذي تضمن انشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك، المرسوم التنفيذي رقم 03-87 المؤرخ في 25/02/2003 الذي يحدد القانون الأساسي لإنشاء المشاتل (هيئة عمومية تتكفل باستقبال واحتضان المؤسسات الحديثة)، المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03/05/2005 الذي تضمن انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، المرسوم التنفيذي رقم 11-19 المؤرخ في 25/01/2011 الذي تضمن انشاء مديرية الولاية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ومهامها وتنظيمها، المرسوم التنفيذي رقم 12-98 المؤرخ في 01/03/2012 الذي تضمن انشاء مركز تقني للصناعات الغذائية، الذي على مستواه يتم اجراء دراسات وتقديم استشارات حول تحسين أداء المؤسسات، تحديث طرق الإنتاج، المرافقة في تسيير المشاريع التنويه الابتكارية.